6

أيار/مايو 2023

يشي مصطلح الهيكل المال الدول إلى الترتيبات الدارية التي تصون استقرار النظم النقدية والمالية العالمية وأداءها وظائفها. وقد تطور ذلك الهيكل مع مرور الزمن تطورا مبنيا على ما تدعو إليه الضرورة في أحيان كثيرة ومدفوعا بالاعتبارات التي تمنحها القتصادات الكبرى أفضلية في سياساتها لمواجهة الصدمات والزمات القتصادية والمالية. [illegible] م أحيانا مصطلح "الهيكل غير الرسمي"[1] لوصف

دواعي التغيير

لم تواكب الدارة القتصادية العالمية التغيرات التي طرأت ف القتصاد العالمي وتهضة بلدان الجنوب وغي ذلك من التغيرات الجيوسياسية)كالقضاء عل السعمار والعتاف بحق النسان ف تقرير الصي(. وقد وُضع التبت والدارة الحالي للمؤسسات الالية الدولية منذ ما يقرب من 80 عاما ف مؤتمر عقده المم التحدة ولم يحض فيه سوى 44 وفدا)مقارنة بالعدد الحال لعضاء صندوق النقد الدول والبنك الدول أل وهو 190 عضوا(. ورغم اللتزام التكرر بتيف النظام بطريقة مجدية وبعض مظاهر التحسن الذي طرأ ف س ئي عامي 2005 و 2015، لم يشهد تمثيل البلدان

وعلوة عل ما ذكر، أدى انعدام التجانس والتنسيق ف الدارة القتصادية العالية إل تفكك التدابي التخذة ف مواجهة الزمات القتصادية والالية والغذائية وأزمة الطاقة وما يتصل بها من أزمات، وكذلك ف التعامل مع حالت الطوارئ الناجمة عن الكوارث والنزاعات. ويتش وقع الصدمات الناجمة عن الزمات الالية والقتصادية والنزاعات والكوارث الطبيعية وتفش المراض انتشارا سيعا ف عالنا التسم بترابطه الشديد. وأدت نهاية نظام بريتون وودز لسعار الصف ف سبعينيات القرن الاض إل انتكاس آليات التنسيق التي اتّفق عليها ف أربعينيات القرن نفسه ولم تك هي بذاتها مح رضا. وقد تمخض ذلك التغيي عن سلسلة من النوادي والؤسسات غي الرسمية)من الجموعة الخماسية ومجموعة البلدان الستة ومجموعة الدول السبع ومجموعة البلدان الثمانية ومجموعة البلدان العشة ولجنة إصلح النظام النقدي الدول إل مجموعة العشين(، وعدد أك من الؤسسات الرسمية التي تتباين أشكال العضوية فيها

دواعي الغياب

الإجراء 3 - الحد من مخاطر الديون وتعزيز أسواق الديون السيادية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تحديث مبادئ التقاض والقراض المسؤولي على نحو يراعي تغي البيئة العالمية والتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان.

تعزيز إدارة الديون والشفافية.

تحسين تحليل القدرة على تحمل الديون والتصنيفات الائتمانية.

تحسين عقود الديون، بما في ذلك من خلال إدراج أحكام الحوال الطارئة مسقبل.

ت ل أن يفي بالتزامه الطويل المد

الولوية للتزامات المتعلقة بالحماية الجتماعية والدفوعات الخصصة لتلبية الحتياجات الداخلية الخرى(. ورغم أن هذا التغيي من شأنه أن يؤدي إل زيادة الخاطر القدّرة للتخلف عن السداد، فإنه سيعكس بدقة أك حجم عمليات الشطب اللزمة عند حدوث حالت التخلف عن السداد.

وثمة حاجة إل إصلحات تكميلية ف التقييمات الئتمانية التي تجريها وكالت تقدير الجدارة الئتمانية العاملة ف القطاع الخاص. وينبغي للمجتمع الدول أن يستعرض شفافية منهجيات تصنيف الجدارة الئتمانية للبلدان ويعمل عل تحديثها بانتظام، وأن يواصل تقليص العتماد عل التصنيفات الئتمانية ف اللوائح، استنادا إل استعراض القران الذي تشه مجلس تحقيق السقرار الال ف عام 2014 بشأن مبادئه التعلقة بتقليص العتماد عل تصنيفات وكالت تقدير الجدارة الئتمانية. وينبغي لوكالت تقدير الجدارة الئتمانية أيضا أن تنش تصنيفات أطول أجل وأن تميز بوضوح بي الكونات القائمة عل النماذج والعتاص التقديرية لتصنيفات الجدارة الئتمانية للبلدان لساعدة الستثمرين عل تقييم موضوعية التصنيفات عل نحو أفضل. وبالوازاة مع ذلك، ينبغي للمؤسسات العامة أن تنش بشفافية تحليلت قابلة للمقارنة لقدرة جميع البلدان الصدرة لسندات الديون السيادية عل السداد، بحيث يتأتى للمستثمرين اتخاذها بعد ذلك معيارا للتمييز بي التصنيفات القائمة عل النماذج وأحكام وكالت تقدير الجدارة الئتمانية[7].

رابعا، ينبغي تحسي عقود الديون. فالدوات الالية التي تربط خدمة الدين بالوضاع القتصادية والصدمات غي القتصادية من شأنها أن تقلل من احتمال حدوث أزمات ف السقبل. وينبغي للمقرضي الحرص دائما عل تضمي عقد الدين الحكام التصلة بالقوة القاهرة والحكام التعاقدية التعلقة بالحوال الطارئة مستقبل بحيث يجري تفعيل آلية تخفيف خدمة الدين تلقائيا ف حال وقوع صدمات خارجية، مثل الكوارث أو الجوائح. وينبغي أن تقود هذا الجهَد كيانات القراض الرسمي بالستفادة من الجهود القائمة)مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، ومصف التنمية للبلدان المريكية، وبعض مصارف التصدير والستياد(. ويمكن أن تكون تلك الحكام محايدةً من منظور صاف القيمة الحالية بحيث يكون تأثيها عل السعار إما منعدما وإما منخفضا ف الحد الدنى. غي أنه ل يمكنها أن تعالج الشاكل العويصة للعجز عن سداد

الدائنة من القطاع الخاص(. ويجب إنشاء آلية لتسوية الديون لعالجة هذه السائل. ويجب أيضا أن يكون الطار الشتك والليّة متاحي للبلدان التوسطة الدخل التي تحتاج إل تخفيف عبء الديون.

والغاية من الليّة، التي يمكن أن يحتضنها، مثل، مصفٌ إنمائي متعدد الطراف، هي التعجيل بإعادة هيكلة الديون ضمن الطار الشتك. وف هذا السياق يُحوّل الدين إل الليّة، مع التفاق عل شوط إعادة الجدولة، عل أساس كل حالة عل حدة، وهذه أمور تتول تنفيذها هيئة خباء[8]. وتتفاوض الليّة عل إعادة جدولة الدين استنادا إل مجموعة من البادئ الحددة سلفا، وتهدف إل تحقيق قابليّة القارنة ف العاملة بي فئات الجهات الدائنة[9]، الرسميّة منها والتجاريّة. وللقيام بذلك، يمكن لليّة أن تستخدم أسلوب التحذير والآخراء *C لرغام الجهات الدائنة من القطاع الخاص عل الشاركة ف عمليات إعادة الهيكلة وتحفيزها من أجل تماثل العاملة مع الجهات الدائنة الرسميّة. وف نهاية الطاف، يمكن لليّة أن تعمل كمستشار محايد و "وسيط نزيه" ف الفاوضات بي الدين والدائن، إما مباشة وإما من خلل نظام يتألف من أفرقة خباء مستقلي يكون بوسعها أن تكون مسؤولة عن التوسط ف التفاوض بي الدين ودائنيه التجاريي.

وينبغي استكمال الطار الشتك العزّز بدرجة كبية بهيئة شاملة وتمتيليّة معنيّة بالديون السياديّة ذات استقلل عن مصالح الدائني والديني، لضمان تسويّة الديون ف الوقت الناسب وبشكل منظم وفعال وعادل ف بيئة متزايد التعقيد ف مجال الديون. وللسبب نفسه الذي يجعل نظم الفلس الرسميّة - وليس العمليات الطوعيّة - وسيلة لتسويّة حالت إعسار الؤسسات، فإن نظاما فعال لتسويّة عجز البلدان عن الوفاء بديونها سيتعي عليه نهاية الطاف دعم وتسهيل الجراءات التعلقة بحالت تخلف البلدان عن سداد ديونها. إن انعدام مثل هذا النظام القائم عل القواعد يخلق أوجهاً من القصور)عمليات إعادة هيكلة قليلة جدا تحصل بعد فوات الوان(تتب عليها تكاليف اجتماعيّة باهظة، وتفش عدم اليقي ف السواق الذي يؤدي إل ارتفاع رسوم الخاطر. ويقوي عدم وجود إجراء لدارة عمليات الفلس يعزز موقف الدائني الرافضي لعادة الهيكلة ويض بمصلحة الطالبي الخرين بالوارد السياديّة، مثل أصحاب العاشات التقاعديّة والعمال.

لؤ ؤ ن السياديّة أن تتصدى ل لوجه

الداخلية، ويشمل دعم البلدان النضرة من النزاعات، ومن ضمنها البلدان النوسطة الدخل، حيث تواجه الصارف النمائية النعددة الطراف تحديات عملياتية تتجاوز الحاجة إل وضع شوط للقراض وتقديم منح تراعي ف تصميمها ظروف البلدان العنية.

وتتسم الصلحات بالهمية أيضا ف سياق تمويل إجراءات مكافحة تغي النخ. ويجب أن تؤدي صناديق النخ النشأة بموجب اتفاقية المم النحدة الطارية بشأن تغي النخ واتفاق باريس، مثل الصندوق الخض للمناخ، دورا حاسما ف خدمة البلدان النامية. بيد أن العديد من البلدان النامية، ول سيما الدول الجزرية الصغية النامية، ل تزال تواجه عقبات كبية ف السفادة من تلك الصناديق. ويوجد حاليا نحٌو من 73 صندوقا من صناديق النخ النمية إل القطاع العام إما كليا وإما جزئيا، ولم يعد البلغ الذي صفه 62 صندوقا مهدد الطراف ف عام 2020 ما يتاوح بي 3 بليي دولر و 4 بليي دولر إجمال. ول يوجد بي تلك الصارف ف الوقت الحاض تسيق فعال. وتعاني الصناديق النضوية تحت مظلة التفاقية الطارية من نقص ف رأس ال.

الجراء 5 - الزيادة بشكل كبي ف حجم القروض الخصصة للقراض النمائية وتحسي شوط القراض

قيام الصارف النمائية النعددة الطراف بتعزيز القراض بحيث تصل تسبته إل 1 ف الائة من الناتج الحل الجمال العالي)بمقدار تياوٍح بي 500 بليون دولر و1 تريليون دولر سنويا(، مدعومة ف ذلك بزيادة رأس ال الدفوع وتحسي كفاءة استخدام مزانياتها العامة.

توفي التمويل الئّس ف الدى البعيد التطاول المد، وتضمي عقوده أحكام السداد الراعية للحوال الطارئة ف السقبل، وتسهيل طرائق الحصول عل هذا التمويل.

زيادة القراض بالعملة الحلية والعمل ف الوقت ذاته عل إدارة الخاطر بشكل أفضل عب التنويع.

يُظهر التحليل الوارد ف حوافز تنفيذ أهداف التمية السدامة أن الصارف النمائية النعددة الطراف بإمكانها أن ترفع حجم القراض إل ما ل يقل عن 500 بليون دولر سنويا وأن تطمح إل الوصول بذلك البلغ إل 1 تريليون دولر وذلك بفضل تعزيز القاعدة الرأسمالية وتحسي كفاءة استخدام ما هو قائم لديها من الرأسمال الدفوع والرأسمال الضامن. وهذا ل يمثل سوى ما يتاوح بي 0,1 ف الائة و0,2 ف الائة من إجمال الصول الالية العالية التي سيجري استثمارها ف برامج خفض الفقر والجوع وعدم السواة، بما ف ذلك عدم السواة بي الجنسي، وآثار تغي النخ. ولزيادة دعم القراض، ينبغي للمصارف النمائية النعددة الطراف السفادة أيضا من الحل الذي وضعه بنك التنمية الفريقي ومصف التنمية للبلدان المريكية لنشاء مرافق لعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، ف حي ينبغي لكل دولة عضو لديها حقوق سحب خاصة غي مستخدمة أن تتيح ما ل يقل عن نصف تلك الحقوق لعادة توجيهها من خلل مرافق ف الصارف النمائية النعددة الطراف.

وينبغي للمصارف النمائية النعددة الطراف أن تعرض قروضا ميسة ف الدى البعيد التطاول المد، بشوط سداد تتاوح مدتها بي 30 عاما و50 عاما. ويمكن أن يؤدي تضمي عقود القروض أحكام السداد الراعية للحوال الطارئة ف السقبل إل التفعيل التلقائي للية إعادة التفاوض عل إعادة هيكلة سداد الديون مع البلدان التي تعاني من صدمات محددة مسبقا، مثل الكوارث النخية. ويمكن أن تكون اتفاقات إعادة الهيكلة محايدة من حيث صاف القيمة ¥ ينأثر التصنيف الئتماني للمصارف النمائية ŭ

ومع ذلك، فإن القتاض بالعملة المحلية، مثله مثل جميع أنواع الديون، ينطوي على مخاطر تحتاج البلدان إلى إدارتها في إطار استراتيجية إدارة الديون.

الجزء 6 - تغيير نماذج العمال
التجارية للمصارف النمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف النمائية العامة للتكيف لتحقيق النمو الشمول في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة؛ والاستفادة بشكل أكثر فعالية من التمويل الخاص من أجل تحقيق نفس الأثر

ننالنا، ينبغي للمصارف النمائية أن تعمل على إعداد تقارير عما يتحقق من أثر، وأن تنشر تلك التقارير بكل شفافية، مبيّنة العلقة بين الحوافز الداخلية وتعظيم الثر الحرز في أهداف التنمية السدامة، في ضوء الخاطر والجدوى الالية. وينبغي أن تشمل هذه العملية تتبع وتحليل البيانات التعلقة

الشكل الثالث

أثر الهيكل المالي للدول على أهداف التنمية المستدامة

إن وجود نظام دولي مستقر هو أساس النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وتتسبب الصدمات والأزمات المالية في انتكاس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وهذا يزيد من استفحال مظاهر الفقر والجوع. ويمكن أن يؤدي ارتفاع نفقات خدمة الدين إلى خفض الإنفاق على برامج الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الأولويات الاجتماعية. ويشكل النمو الاقتصادي المطرد أيضا أساسَ تعبئة الموارد العامة المحلية، وهو أمر ضروري لتمويل النافع والخدمات العامة. وتحتاج تعبئة الموارد المحلية أيضا إلى تعاون ضريبي دولي فعال لمنع التهرب من دفع الضرائب.

خلل القراض الفرعي ودعم قدرات المصارف المنمائية الوطنية ودون الوطنية، مع المستفادة في الوقت نفسه من معارفها المحلية.

ثانيا، للسماح بزيادة القراض من المصارف المنمائية المتعددة الطراف دون خفض نصنيفاتها الئتمانية، ينبغي لهذه المصارف أن تنشئ صناديق للتأمين أو إعادة التأمين من أجل تحسين إدارة المخاطر على نطاق المنظومة من خلل التنويع، بما في ذلك لا يل:)أ(المخاطر المتاجمة عن الكوارث الطبيعية بالتاخ على الصعيد القليمي؛)ب(والمخاطر المتصلة بالعملة على الصعيد المحل.

الجراء 9 - كفالة استمرار استفادة أشد

تبعا لما اتّفق عليه في صندوق النقد الدولي، يُراد لحقوق السحب الخاصة أن تكون الصل الحتياطي الرئيسي في النظام النقدي الدولي. غير أنها لم تحقق هذه الغاية قط، ويعزى ذلك في جزء منه إل عدم رغبة البلدان في التنفيذ في إصدار حقوق السحب الخاصة بانتظام، وفي جزئه الخر إل عدم اهتمام القطاع الخاص بالصكوك القوومة بحقوق السحب الخاصة.

وقد أكد التر الول لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عل تدفقات رأس الال فعالية إدارة هذه التدفقات. فالبلدان التي تقوم بإدارة تدفقات رأس الال شهدت قدرا متخفضا نسبيا من تكاليف التمويل ومن تقلبات أسعار الصرف، وكانت في التوسط أقدر عل الحتفاظ بإمكانية الحصول عل التمويل الخارجي. وتعترف الرؤية الؤسسية لصندوق النقد الدولي بشأن تدفقات رأس الال بالدور الذي يمكن أن تقوم به إدارة تدفقات رأس الال والتدابير الحترازية الكلية. ومع ذلك، ل تزال مدونة منظمة التعاون والتنمية في الميدان القتصادي لتحرير حركة رأس الال، وكذلك العديد من معاهدات التجارة والستثمار الثنائية، تطالب بالتحرير الكامل، المر الذي يعكس عدم التساق في التنظومة الدولية.

الجراء 10 - تعزيز توفير السيولة وتوسيع شبكة المان الال

إعادة هيكلة حقوق السحب الخاصة من حيث دورها وطرائق استخدامها. ويشمل ذلك إصدار الزيد من حقوق السحب الخاصة بطريقة آلية مع الكسة للتقلبات الدورية أو استجابة للصدمات، مع توزيع تلك الحقوق عل أساس الحاجة.

إضفاء الزيد من الرونة عل قروض صندوق النقد الدولي، مع التقليل مما يصحبها من شروط ومن قيود تحد من الحصول عل الوارد وإلغاء الرسوم الضافية؛ ويجب أن تستند حدود القتاض إل الحتياجات الملزمة لكافحة الزمات، وليس إل مضاعفات الحصص.

إنشاء مرفق متعدد الطراف لتبادل العملت.

شMزيز التتيبات الالية القليمية.

الجراء 12 - تعزيز التنظيم والإشراف
على المؤسسات المالية الصغيرة وغير
الصغيرة لتسهيل إدارة المخاطر وكبح
جماح التعامل على طرفي المدينة

العيئة بالتنظيم والشاف أن تستخدم مؤشات الستدامة لجراء تقييم منتظم تبي من خلله هل النظم والؤسسات الالية قادرة عل التكيف مع تغي الناخ.

غي أن القطاع الال وحده لن يستطيع تغيي القتصاد. ويينغي للسياسات أن تقيم روابط قوية بي الربحية والستدامة، مستخدمة ف ذلك ما يناسب من الجزاءات والحوافز التي تضمن أن العوامل الخارجية تنعكس ف السعار كما ينغي، سواء كانت عوامل سلبية أو إيجابية. وهذا ممكن تحقيقه بالدوات الالية، مثل تسعي الكربون، أو ضائب الوقود الحفوري، أو الضائب البيئية الخرى، أو من خلل وضع لوائح للتنظيم الباش تمنع النشطة الضارة، مع فرض غرامات وجزاءات تفوق الربح الحتمل. وللوفاء بفعالية بالالتزامات التعلقة بمكافحة تغي الناخ، وف الوقت نفسه معالجة اعتبارات النصاف والقتصاد السياس، قد تحتاج البلدان إل استخدام مجموعة من الدوات تشمل الضائب والعانات وآليات السوق واللوائح التنظيمية، مع تقديم الدعم الحدد الهداف لكثر الناس ضعفا.

الجراء 14 - تعزيز العايي العالية للنزاهة الالية

إدماج النزاهة الالية ف تدابي ونظم الصلح الال.

وضع معايي عالية لسائلة الهنيي عن التدفقات الالية غي الشوعة التي يقومون بتيسيها.

ينغي أن تكون التدابي الشاملة الرامية إل تحقيق النزاهة الالية ركيزة شاملة ف أي إصلح للهيكل الال الدول. ويلزم اتخاذ تدابي قوية ف مجالت الشافية والحوكمة والساءلة. ويتعي سد الثغرات والنفاق عل تدابي لضمان عدم وجود أماكن سية توفر ملذات آمنة للتدفقات الالية غي الشوعة ولعائدات الجريمة.

فمن الهنيي من يمكن أن يقوموا بتيسي إخفاء الييرادات والصول وغسل عائدات الجريمة. وقد ظلت هذه الجهات التي تيّسّ تجنب الضيبة والتهرب الضيبي وأنواعا أخرى من التدفقات الالية غي الشوعة تفلت من التعرض لجراءات فعالة لفتة طويلة جدا. ولتع ممارسات التخطيط الضيبي العدوانية، يتعي تنظيم الجهات الييّسّة. ويتعي وضع معايي دولية جديدة لتع الراجحة التنظيمية. وعل الصعيد الوطني، ينغي ترجمة هذه العايي إل تنظيم وإشاف مناسبي عل جميع الهن التي يمكن أن تيس أنشطة غسل الموال وتجنب الضائب والتهرب الضيبي وغيها من التدفقات الالية غي الشوعة، مع إعمال ترتيبات انتقالية مناسبة للبلدان ذات القدرة التخفضة والتي ل تشكل خطرا ذا بال للنزاهة الالية العالية. وعل الستوى الوطني، ستكون ق

الإجراء 17 - إنشاء أطر عالمية للشفافية الضريبية وتبادل المعلومات تعود بالنفع على جميع البلدان

إنشاء آليات لتبادل المعلومات الضريبية على أساس عدم المعاملة بالمثل لصالح البلدان النامية.

نشر المعلومات عن الملكية النفعية لجميع الهيئات القانونية.

ينبغي للمجتمع الدولي أن ينشئ آليات لتقديم المعلومات حول الحسابات الصفرية والمالية تلقائيا على أساس غير تبادل للبلدان النامية المعرضة لخطر التدفقات المالية غير
ة

الشكل السادس

لمحة عامة عن الصلاحيات المتاحة لإدخال تغييرات على الهيكل المالي الدولي

تحويل إدارة المؤسسات
المالية الدولية

إصلاح نظام الحصص وحقوق التصويت
في صندوق النقد الدولي

الفصل بين التخصيص وإمكانية الاستفادة؛
وينبغي أن تكون الخصصات مرتكزة
على الحاجة والضعف

تحسين الشفافية واختيار القيادات

1 انظر، على سبيل المثال، José Antonio Ocampo, Resetting the International Monetary (Non)System (Oxford University Press, 2017).

2 إضافة إلى ذلك، فإن العمادة على الميزانيات التجارية كمؤشر على انفتاح بلد ما ليس له نفس الأهمية في نظام اقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على التدفقات العابرة للحدود وعلى الدولار الأمريكي، حيث إن عددا قليلا من أزمات ميزان المدفوعات ينجم عن العجز التجاري المستمر نظرا للدور المفرط لتدفقات رأس المال.

3 تقييم معدلات الديونية الخارجية الحرجة لدى أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل باستخدام الإطار المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون المتاح لصندوق النقد الدولي / البنك الدولي، يمكن الطلع عليه عبر الرابط التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf.

4 إضافةً لكل البلدان النامية التي يكون تصنيفها الائتماني إما "مخفوضة بمخاطر عالية" أو "عرضة للمجازفة الشديدة" أو "في حالة تخلف عن السداد"،

23-09333